العرب
الثلاثاء 2021/11/23
السنة 44 العدد 12249

الإعلام الأفغاني الجديد بلا نساء ولا رومانسية ولا كوميديا

توجيهات طالبان للقنوات التلفزيونية: أسوأ المخاوف بدأت تتحقق

أحدث مجموعة من إرشادات حركة طالبان التي تم إصدارها لقنوات التلفزيون الأفغانية تتضمن ثماني قواعد أبرزها التوقف عن بث الأعمال الدرامية التي تمثل فيها نساء.

المسلسل الوحيد المسموح به

كابول - دعت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكومة طالبان القنوات التلفزيونية الأفغانية إلى التوقف عن بث مسلسلات تظهر فيها نساء، في إطار "التعليمات الدينية" الجديدة التي نُشرت الأحد.

وتتضمن أحدث مجموعة من إرشادات طالبان التي تم إصدارها لقنوات التلفزيون الأفغانية ثماني قواعد جديدة.

وجاء في مستند صادر عن الوزارة وموجّه إلى وسائل الإعلام أنه "ينبغي على قنوات التلفزيون أن تتجنّب عرض مسلسلات رومانسية تلعب نساء فيها أدوارًا".

وتشمل التعليمات حظر الأفلام التي تعتبر مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية والقيم الأفغانية، كما تحظر الكوميديا والعروض الترفيهية التي تهين الدين أو يمكن اعتبارها مسيئة للأفغان.

وأصرت حركة طالبان على أنه لا ينبغي بث الأفلام الأجنبية التي تروّج القيم الثقافية الأجنبية. وعادة ما تعرض القنوات التلفزيونية الأفغانية أعمالا درامية أجنبية تشارك فيها شخصيات نسائية.

> خلال فترة حكمها الأول، منعت طالبان مشاهدة التلفزيون والسينما وكل أشكال الترفيه باعتبارها غير أخلاقية

وأرسلت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مرشدًا دينيًا للقنوات التلفزيونية، لإلغاء المسلسلات والبرامج التلفزيونية التي تصور النساء.

وتفرض الوزارة أيضًا ارتداء الصحافيات "الحجاب الإسلامي" عندما يظهرن على الشاشة، دون تحديد ما إذا كانت تتحدث عن مجرد وضع وشاح على الرأس -وهو ما ترتديه أصلًا النساء- أم تقصد ارتداء حجاب يغطي المزيد من جسد المرأة.

وبررت الوزارة قراراتها بأنها تسعى لمواجهة انتشار "الفجور" وحظر بث أي أعمال "تتعارض مع مبادئ الشريعة والقيم الأفغانية". وأوضح المتحدث باسم الوزارة هاكيف مهاجر أن "هذه ليست قواعد، إنما هي توجيهات دينية".

ويقول صحافيون إن بعض القواعد غامضة ويمكن تفسيرها بطرق متعددة.

وقال حجة الله مجددي -وهو عضو منظمة تمثل الصحافيين في أفغانستان- إن الإعلان عن قيود جديدة كان غير متوقع. وأضاف أن بعض القواعد ليست عملية، وأنه إذا تم تنفيذها فقد تضطر محطات تلفزيونية إلى الإغلاق.

وهذه المرة الثانية التي تحاول فيها الوزارة ضبط سلوكيات القنوات التلفزيونية الأفغانية منذ سيطرة حركة طالبان على السلطة في منتصف أغسطس الماضي.

وخلال فترة حكم طالبان الأول بين 1996 و2001 كانت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المكلّفة بالسهر على احترام "القيم الإسلامية" من جانب الشعب تثير مخاوف بسبب أصوليتها والعقوبات التي كانت تفرضها.

وكانت طالبان قد منعت مشاهدة التلفزيون والسينما وكل أشكال الترفيه باعتبارها غير أخلاقية. وعاقبت الحركة أيضا بالجلد على الملأ الناس الذين يُضبطون بالجرم المشهود أثناء مشاهدتهم التلفزيون أو يكون بحوزتهم جهاز فيديو، وتقوم بتحطيم جهاز التلفزيون أو الفيديو. وكانت هناك محطة إذاعية واحدة فقط تدعى "صوت الشريعة" تبث البرامج الدينية.

وبعدما طُردت من الحكم عام 2001 عادت طالبان إلى السلطة في أغسطس الماضي بعد عشرين عاما من إدارة حكومة تدعمها الدول الغربية.

وخلال هذين العقدين شهد قطاع الإعلام ازدهارًا وأُنشئت العشرات من الإذاعات والقنوات التلفزيونية التي قدمت مجموعة واسعة من البرامج على غرار المسابقات الفنية بالإضافة إلى العديد من المسلسلات التركية والهندية. ووفّرت وسائل الإعلام هذه فرص عمل جديدة للنساء اللواتي لم يكن لديهنّ الحقّ في العمل والتعلّم في ظلّ حكم طالبان في تسعينات القرن الماضي. ورغم أن الحركة عادت لتظهر نفسها أكثر اعتدالًا، إلا أنها لم تسمح بعد لعدد كبير من النساء باستئناف عملهنّ في القطاع العام.وحسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، تراجع عدد الصحافيات العاملات في كابول من 700 العام الماضي إلى أقلّ من مئة حالياً.

وفي سائر أنحاء البلاد، الوضع حساس أيضاً، إذ أوقفت حوالى مئة وسيلة إعلامية محلية أنشطتها منذ وصول طالبان إلى الحكم. وقال أحمد قريشي رئيس مركز الصحافيين الأفغان (منظمة دعم إعلامي) إن حوالي 80 في المئة من المنافذ الإعلامية قد أغلقت أو تعمل جزئيًا فقط، بسبب مخاوف أمنية أو مشاكل مالية أو عدم اليقين بشأن مستقبلها في ظل حكومة طالبان.

وكان المئات من الصحافيين الأفغان قد غادروا البلاد، ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين لم يتمكنوا من الرحيل أو الذين قرروا البقاء فإنهم يرون أسوأ مخاوفهم قد تحققت.

أزمة ورق تهدد إصدار الصحف في إيران

طهران - أصدرت صحيفة "هفت صبح" (السابعة صباحاً) الإيرانية عددها الورقي الأخير الأحد. وأعلن رئيس تحريرها علي مزيناني عن احتمال عدم إصدار النسخة الورقية من الصحيفة بعد الآن، لافتاً إلى أن هذه حال العديد من الصحف التي سبقتها بسبب أزمة الورق.

كما أضاف مزيناني، بحسب ما نقلت عنه وكالة "مهر" الإيرانية، أنه "لم يعد لدينا الورق لطباعة الصحيفة. كما يصعب العثور على الورق في الأسواق الحرة حتى لو كان بسعر مرتفع حيث أصبح الكيلوغرام الواحد منه بـ30 تومان". وأكد أنه "اعتباراً من يوم الاثنين لن تصدر النسخة الورقية بسبب عدم استيراد الورق الذي نقص بنسبة 3 أضعاف".

يذكر أن مشكلة نقص الورق في إيران تعود إلى سنوات حكم الرئيس السابق حسن روحاني، واشتدت إثر فرض العقوبات الأميركية على البلاد، حيث تضاعفت أسعار الورق منذ أوائل عام 2018. وفي مارس 2019 وجه نواب سابقون -هم كل من إلياس حضرتي ومصطفى كواكبيان ومحمد علي وكيلي- رسالة ناشدوا فيها روحاني التحرك لإنقاذ الصحف التي تمر بحالة احتضار، وفق وصفهم. وهؤلاء البرلمانيون يرأسون 3 صحف شهيرة في البلاد هي "اعتماد" و"مردم سالاري" و"ابتكار".

من جهتهم رأى صحافيون أن الصحف الورقية الإيرانية باتت شبه ميتة دون دعمها بالعملة الصعبة وبسعر حكومي لشراء الورق. وقال رئيس تحرير صحيفة "سازندكي" محمد قوتشاني قد قال في تصريحات سابقة إن صحيفته بدأت بـ32 صفحة، لكنها تقلصت إلى 16 صفحة خلال عام واحد، كما انخفض عدد موظفي هيئة التحرير إلى النصف.

يذكر أن وزير الثقافة محمد مهدي إسماعيلي أعلن مؤخراً عن تشكيل فريق عمل للبت في هذه المشكلة عن طريق إزالة حواجز استيراد الورق والتأكيد على إنتاجه المحلي، ووعد بحل هذه المشكلة.

يشار إلى أن إيران تحتاج إلى ما يقارب 60 ألف طن من ورق الصحف سنوياً، بينما تنتج منه حوالي 10 آلاف طن فقط وتستورد الباقي من دول مثل روسيا والنرويج والهند وكوريا الجنوبية.

وسئمت الصحف من وعود المسؤولين المتكررة بخفض أسعار الورق، قائلة "لم تنخفض الأسعار، بل كانت ترتفع بعد كل خطاب ووعد نوعَد به".

وقبل عامين اضطرت عدة صحف ورقية في إيران إلى أن تفرض على قرائها الاشتراك في مواقعها الإلكترونية.وطالب رئيس مجلس الصحافة الإيرانية محمد تقي روغني الصحف الورقية بتقليل عدد الصفحات المطبوعة بسبب أزمة ارتفاع تكلفة إصدار الصحف الورقية.

وسبق لمسيح مهاجري، مدير صحيفة "جمهوري إسلامي" الرسمية، أن قال في مقال بعد اضطرار الصحيفة إلى إصدر أعدادها في حجم أصغر بسبب أزمة الورق إن "ارتفاع أسعار عناصر صناعة الصحف، كالورق والزنك والحبر، من عوارض الفساد التي تخللت كل الأوساط الإدارية في البلاد".

وارتفعت أسعار العديد من المواد الأساسية المستخدمة في الصناعات داخل إيران، عقب فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية في مايو 2018، إثر خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

صحف شبه ميتة

«سيدة تأكل أذن زوجها».. الإشاعات العنيدة تغرق الأردن

عمان - سلّط تحذير مديرية الأمن العام الأردنية المواطنين من تداول الإشاعات حول جرائم لم تحدث، الضوء على زيادة نشر الأخبار المضللة على مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن.

وقال الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن، إنه لوحظ مؤخرا قيام بعض الصفحات والحسابات بنشر أخبار مغلوطة حول قضايا وجرائم حدثت في دول أخرى أو لم تحدث إطلاقا. وتحت عناوين مضللة تنتشر أخبار زائفة مثل "سيدة تأكل أذن زوجها" أو "سيدة تعتدي على زوجها بماسورة" أو "شخص يبيع لحوم الحمير" أو "خطف فتيات بالشارع العام" أو "شخص يعطيك بطاقة مخدرة" وغيرها.

وشدّد الناطق الإعلامي على أنه "ستتم ملاحقة مروجي الإشاعات والتعامل معهم وفقا لأحكام القانون"، مشيرا إلى أنه "لا مصلحة لأحد في إضفاء الصورة السلبية وإلصاقها بالمجتمع الأردني".

ويقول خبراء إن الإشاعات التي تهم الشأن العام باتت تتفوق على الإشاعات السياسية والأمنية، وأخذت صدى كبيرا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعملت كذلك وسائل الإعلام الأردنية على المساهمة في نشرها وتداولها بنسبة لا يُستهان بها. ويعتبر هؤلاء الخبراء أن مجالس النميمة السياسية تراجعت في الفترة الأخيرة لفائدة مجالس بث الجدل في المجتمع.

الصبر لا يشمل تداول الإشاعات

ويقول مراقبون إن "الخطير في هذه الإشاعات هو أن أغلبها يُعتبر من الإشاعات العنيدة وتعني أن إشاعة ما تبقى مستمرة وتمتد دورة حياتها طويلا رغم نفيها أكثر من مرة ورغم إثبات عدم صحتها، إذ تبقى مزروعة في أذهان الأردنيين على أنها حقائق؛ ولا يحصل نفي الإشاعة على صدى كبير كما تحصل عليه الإشاعة نفسها، ولا يتم تعديل الصورة الكاذبة التي صدقها الرأي العام منذ البداية، فتعمل هذه الأكاذيب على الصعود في بناء تراكمي من المعلومات المغلوطة، والتي تكون محركا للمواطنين لتأزيم الوضع في الدولة".

ويَسود اعتقاد عند قطاع كبير من مسؤولي الدولة بأن هذه الإشاعات "مبرمجة" وتستهدف تقويض وإضعاف الدولة الأردنية، وهناك قناعة راسخة بأن الإشاعات تندرج ضمن أجندة لزعزعة الاستقرار في البلد.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية "بترا" في بيان إنه خلال خمسة أشهر مرَّت على الأردن من عام 2021، تعرّض فيها إلى نحو 200 إشاعة سعت لزعزعة اقتصاده والتشكيك بقدراته، فضلا عن اغتيال سمعة مواطنين، وصولا إلى النيل من مواقفه الثابتة.

وتشير ميساء الرواشدة أستاذة علم الاجتماع إلى أن للإشاعة تأثيرا خطيرا على الاقتصاد والأمن والتقليل من شأن مؤسسات الدولة.

ودعا عضو مجلس نقابة الصحافيين خالد القضاة من يمتلك المعلومة للإفصاح عنها طواعية للجمهور للحد من الإشاعة، وأن جهود جميع الأطراف المشتركة بهذه القضية يجب أن تركز على انسياب المعلومات، ما يئد الإشاعة في مهدها، ويبقيها عديمة الأثر لأن الناس سيمتلكون المعلومة ويردون على مطلق الإشاعة في اللحظة ذاتها.

ولا يوجد نص قانوني حتى الآن يعرف الإشاعة في الأردن، ويترك تقديرها للمدعي العام والقضاء. وأكد القضاة أن بداية الإشاعة تنجم عن قلة المعلومات التي يجري حجبها. ويرون أن المعلومات التي يجب أن تتاح هي من المؤسسات الحكومية والنقابات والأحزاب وأي جهة منتخبة، وأي شركة تدير مرفقا عاما، وهذه الجهات يجب عليها إتاحة المعلومات طواعية وبسرعة لوقف انتشار الإشاعة.

ويرجّح أن تكون بعض الإشاعات عبارة عن بالونات اختبار لمعرفة ردة الفعل حول قضية ما، ومما يزيد من انتشار الإشاعات عدم وجود عقوبات على مطلقها أو المتسبب بها أي الممسك عن المعلومات.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجدد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي يتصدى للإشاعات، مؤكدين أنه في عصر الإنترنت والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مقبولا استمرار العمل الإعلامي بشكله التقليدي دون تطوير مضمونه ورسالته.

وسبق لمدير وحدة الاستجابة الإعلامية بالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات أحمد النعيمات أن أكد في حديث لقناة "المملكة"، أن "دولا ذات مصالح من المصادر الرئيسية للشائعات"، مشيرا إلى أن "هناك مصالح للمساس بأمن الأردن".

وكشف النعيمات النقاب عن أن الأردنيين يتداولون 90 مليون رسالة واتساب يوميا، معتبرا أن انتشار الشائعات يعود إلى فقدان الثقة بالإعلام الرسمي الذي لا يؤثر بالرأي العام إلا بحدود 36 في المئة.

> مجالس النميمة السياسية على مواقع التواصل تراجعت في الفترة الأخيرة لفائدة مجالس بث الجدل في المجتمع

ولفت مساعد مدير الأمن العام للإدارة والإسناد اللوجيستي العميد معتصم أبوشتال، إلى أن بعض الشائعات كانت من خارج الأردن ولأشخاص غير أردنيين، وصفهم أبوشتال بـ"عدم المحبين للمملكة وسمعتها واستقرارها ولديهم أجندات خاصة".

لكنّ معارضين سياسيين طرحوا فرضية ثانية تتلخص في أن توجهات الحكومات لإثارة الخوف من استهداف الأردن ليس سوى "فزاعة" لإسكات الأصوات المخالفة وتسويق قوانين مقيّدة تهدد حريات المواطنين. وكانت دراسة أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا تحمل عنوان "الإشاعة ودورها في تشكيل الرأي العام" قد أظهرت أن "48 في المئة من الأردنيين يستقون معلوماتهم من مواقع التواصل الاجتماعي ونشطائه من مؤثرين من داخل الأردن وخارجه".

ويذكر أن مرصد مصداقية الإعلام الأردني "أكيد"، قد أكد أن شهر سبتمبر من هذا العام سجل 45 إشاعة ما يعتبر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بـ33 إشاعة فقط في شهر أغسطس الماضي.

ورصد "أكيد" خلال عام 2020 ما مجموعه 569 إشاعة ارتبطت بقضايا وأحداث مختلفة، أي بمعدّل 47.4 شائعة شهريًا، مُسجّلا ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع عام 2019، حينما رصد "أكيد" ما مجموعه 487 شائعة.

وشكل حجم الإشاعات الواردة من الخارج أمرا لافتا كما تتبعها "أكيد" إذ أنه من أصل 274 شائعة في 2018، كان هناك 74 شائعة من مصادر خارجية توزعت بين وسائل إعلام عربية أو لصفحات أردنيين من الخارج.

لكنّ المفاجئ أكثر، بحسب نفس المصدر، بأنه في 2019 كانت قد تراجعت مساهمة المصادر الخارجية في إنتاج الإشاعات المتعلقة بالشأن المحلي. وتُعتبر هذه النتيجة مقلقة أكثر من السابق، لأنها آتية من "لوبيات داخلية"، أهدافها وصولية بحتة، أو كما يقول العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني فهي متعلقة بـ "تصفية الحسابات".

ولا يخفي الملك عبدالله الثاني انزعاجه من حرب الإشاعات التي "تنخر" الأردن، ولا تتوقف عند حدود وقال "أنا أسمع إشاعات كثيرة بالداخل والخارج.. فمن أين يأتون بهذه الأفكار؟ لا نعلم!". ويكمل الملك رسالته الواضحة "نريد أن نطور بلدنا ونعمل بشفافية ونحارب الفقر والبطالة والواسطة والفساد، لكن من غير المسموح اغتيال الشخصية، والفتنة خط أحمر".